تاريخ التدخل الأمريكي في الخليج العربي

يعود تاريخ التدخل الأمريكي في منطقة الخليج العربي إلى البدايات الأولى من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أنّه على مدى ٢٠٠ سنة مضت حملت الأسباب التجارية والأهداف السياسية الثورية والحماس التبشيري والذي تمثل في "مملكة إسرائيل الأمريكية، مملكة الرب" إلى أرجاء الأرض العامرة وتوحد المصالح التجارية مع هذا الغرض ومع الاندفاع نحو تحول انقلابي سياسي وروحي لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، وكان الهدف أمام أمريكا في ذلك الوقت البحث عن الأسواق التجارية لذلك مثل العبور إلى مياه المحيط الهندي لأول مرة في السنوات التي أعقبت الثورة الأمريكية، والذي مثل أمام رجال التجارة الأمريكية عقبة يجب عبورها في الطريق نحو الشرق، ومع نهاية القرن الثامن عشر كان التجار وصائدو عجول البحر والحيتان الأمريكيون يمارسون نشاطهم التجاري في مياه المحيط الهندي، مع أنّ عدداً محدداً اختار البحث عن الفرص التجارية في الخليج العربي.

نجمي عبد المجيد

في ديسمبر 1879م اجتازت نيكو نديروجا مضيق هرمز وأصبحت أول سفينة حربية أمريكية تدخل الخليج العربي

كانت سفينة الكابتن إدوارد بربيل والتي تحمل اسم (اسكس) أول سفينة حربية تتبع البحرية الأمريكية تدخل المحيط الهندي عام ١٨٠٠م، وقد أرسلت الولايات المتحدة هذه السفينة مع أخرى لحماية التجارة الأمريكية في شرقي رأس الرجاء الصالح في فترة "شبه الحرب" غير المعلنة مع فرنسا والتي كانت في الأعوام ١٧٩٨ ـ ١٨٠١م، وفي الربع الأول من القرن ١٩ تواصل التوسع التجاري الأمريكي في منطقة المحيط الهندي الأمر الذي دفع بحكومة أمريكا إلى مسألة إقامة عَلاقات تجارية مع سلطان مسقط وبشكل رسمي وفي عام ١٨٣٣م جاء إلى مسقط الكابتن آدموند روبرتس وهو وكيل الأعمال الأمريكي الخاص من مدينة ساليم بولاية ماساشوسيتس وكان تاجرًا ويمثل المجموعة التجارية المعنية بالتجارة الشرقية، وفي تاريخ ٢١ سبتمبر ١٨٣٣م، وقّع سلطان مسقط والكابتن آدموند معاهدة تفاهم وتجارة وكانت أول رابطة بين أمريكا وإحدى دول الخليج العربي وكانت مسقط في ذلك الوقت أقوى قوة بحرية في المنطقة وإمبراطوريتها التجارية مترامية الأطراف وقد امتدت من الساحل الشرقي لأفريقيا حتى الخليج، ومع بدايات منتصف الخمسينيات من القرن التاسع عشر توسعت الحركة التجارية لأمريكا في الخليج العربي بشكل كبير ما دفعها إلى إبرام معاهدة تجارية مع الإمبراطورية الفارسية، وكان الأمريكيون قد توصلوا إلى اتفاق مع تركيا عام ١٨٣٠م ويسعون إلى إقامة قنصلية في بوشير في الخليج الأعلى، ووقع المفاوضون الفرس والأمريكيون معاهدة تجارية في أكتوبر عام ١٨٥١م، في أسطنبول.

في ديسمبر عام ١٨٧٩م اجتازت نيكو نديروجا مضيق هرمز وأصبحت أول سفينة حربية أمريكية تدخل الخليج العربي، وقد زار الكابتن شافيلت بوشير والبصرة، وقطعت سفينته الحربية التي تعمل بالبخار مسافة ٧٠ ميلاً بحريًا نحو شط العرب، وكتب شافيلت في تقريرٍ له عن منطقة الخليج العربي قائلاً :

(لا يوجد مكان في العالم تتضح فيه الضرورة الشديدة للاستعراض المادي للقوة لنشر مجموع معارف الملكات الأدبية لأمة متمدينة كما هو الحال بين الشعوب في البربرية والبربرية التي تقطن هذه الشطآن.)

بعد عام ١٩٠٠م توسعت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بإطراد، وفي شهر مايو من عام ١٩٠١م، فاز رجل من بريطانيا وهو وليام كنوكس دارسي، بامتياز البحث عن النفط في إيران من الشاه والذي غطى كل بلاد فارس ما عدا الولايات الشمالية الخمس، وكان الاكتشاف الكبير عند مسجد السليمان، وكان ذلك بعد سبع سنوات من تاريخ الحصول على حق التنقيب عن النفط، وبدء عصر النفط في الخليج العربي، وفي شهر أبريل ١٩٠٩م شرعت شركة النفط الأنجلو ـ فارسية والتي كانت قد أُسست حديثًا في مد أنابيب لنقل النفط من الحقول إلى منطقة الخليج لشحنه وفي عام ١٩١٣م، بدأ العمل في معمل التكرير التابع للشركة في عبدان إنتاجه.

كانت البحرين قد أصبحت محمية بريطانية منذ عام ١٨٨٠م وعند اكتشاف النفط يتسرب من فتحات صغيرة في قاع البحر عام ١٩١٠م، وقد واجهت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وهي أمريكية عدة متاعب بسبب البند الخاص بالجنسية في مضمون الاتفاقية الأنجلو ـ بحرينية والتي وقعت عام ١٩١٤م، غير أنّها تجاوزت هذه العقبة من خلال تأسيس شركة بترول البحرين وكانت فرعًا تابعًا لرجال مال من كندا وبدأ الحفر عام ١٩٣٢م، وقامت الشركة بتصدير أول برميل من النفط الخام البحريني بعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ وكان في عام ١٩٣٥م، وبعد ذلك باعت تلك الشركة أسهمها لشركة بترول تكساس وأسست معها شركة كالتكس والتي حصلت على ترخيص في جزر البهاما كشركة لتسويق سلع شركة بترول البحرين على نطاق دولي، ومع أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين توسعت صناعة النفط في الشرق الأوسط وارتفع إنتاجه في منطقة الخليج العربي بنسبة ٩٠٠ في المائة بين عامي ١٩٢٠م و١٩٣٩م وقد أنضمت عدة دول في المنطقة وهي العراق والبحرين والسعودية إلى إيران، وبينما كان أقل من خمسة في المائة من النفط غير المنتج في أمريكا كان يأتي من الخليج العربي عام ١٩٢٠م وقد ارتفع عام ١٩٣٩م إلى ١٤ في المائة، ومع بدء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥م) كانت أمريكا قد أصبحت قوة اقتصادية من الدرجة الأولى.

يقول الباحث الأمريكي مايكل بالمر في كتابه حُرَّاس الخليج :

(في سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٤٩م وضع مجلس الأمن الأمريكي الصيغة الرسمية لتقييمات أكثر واقعية واتزانًا أرست الخطوط العامة الأساسية الأمريكية في الشرق الأوسط للأحقاب الأربع التالية. وتوصل مجلس الأمن القومي "التقرير ٤٧ / ٢" إلى أنّ شرقي البحر المتوسط والشرق الأدنى، يتصفان بأهمية حاسمة بالنسبة للأمن الأمريكي.

وكان على الولايات المتحدة أن تمارس قيادة "غير متحيزة" ولكنها "بناءة" لتنمية الروابط الموالية للغرب ومنع التوغل السوفيتي في المنطقة، ولضمان ألا تؤدي المنازعات الداخلية في المنطقة إلى منع دول الشرق الأوسط من التحرك "بشكل منسق لمقاومة العدوان السوفيتي".

وفيما يختص بالمشكلة الفلسطينية، ذكر مجلس الأمن القومي أنّ إسرائيل وجيرانها العرب يجب أن يتوصلوا إلى اتفاق بأنفسهم، وأنّه من المستبعد أن يرحب بإسرائيل في أية بُنية دفاعية شرق أوسطية.)

عام ١٩٥٠م أنتهت مرحلة التكوين في عَلاقة أمريكا بالخليج العربي، ووضعت الأهداف العامة لسياسة تقود أمريكا نحو مزيدٍ من التواجد في الخليج العربي، وفي عام ١٩٥١م وقف العسكريون الأمريكيون إلى جانب وزارة الخارجية الأمريكية وساندوا إقامة قيادة الشرق الأوسط.

مع نهاية الأربعينيات من القرن العشرين أصبحت القوات العسكرية الأمريكية تعتمد بشدة على نفط الشرق الأوسط في مرحلة لم تكن أمريكا تستورد فيه غير كميات محدودة من بترول الخليج العربي وفي الفترة من عام ١٩٤٦م حتى عام ١٩٥٠م وهي نسبة كانت تتراوح ما بين ٣٠ و٤٢ في المائة من المنتجات النفطية التي نقلتها البحرية الأمريكية واردة من الخليج العربي، أما في البحر الأبيض المتوسط وغرب المحيط الهندي كان اعتماد السفن الحربية الأمريكية قائمًا أساسًا على نفط الخليج العربي، وقد تمّ تموين المجهود الحربي الأمريكي أثناء الحرب الكورية بدرجة هائلة عن طريق معامل تكرير الخليج العربي، وقد نقلت البحرية الأمريكية في كل شهرٍ ما بين ١,٥ مليون برميل و ٥ ملايين برميل من نفط الخليج العربي إلى البحر المتوسط أو المحيط الهادئ بواسطة سفنها الخاصة بنقل الوقود وناقلات مؤجرة ووصل عدد السفن الأمريكية المتحركة في مياه الخليج ٢٤ سفينة، كل هذا العمل دفع أمريكا إلى إقامة مرافق ومنشآت لمتابعة ومراقبة هذا الجهد التسويقي الواسع وأيضًا احتمال أن تضطر أمريكا إلى الدفاع عن المنطقة أثناء الحرب، ما دفع بالبحرية التابعة لها بإجراء عمليات مسح واسعة النطاق لما أصبح بالنسبة لها مناطق عمليات جديدة.

بتاريخ ٢٠ يناير عام ١٩٤٨م تمّ تشكيل قوة العمل الخاصة ١٢٦، وتمكن كونوللي من إضفاء الطابع الرسمي على هيكل تلك القوات وقيادتها للبحرية الأمريكية في الخليج العربي، وقد تكوّنت من ناقلات لنقل النفط من هذه المنطقة، وكتب كونوللي يقول :

(إنّ تشكيل هذه القيادة الجديدة يعبر عن اهتمام البحرية المتزايد بهذه المنطقة، كما تشهد على ذلك أعداد الناقلات الإضافة التي تعمل من منطقة البحرين ـ رأس تنورة والزيارات المقررة مواعيدها لواحدة أو أكثر من حاملات الطائرات التابعة لقوات العمل الخاصة في وقتٍ لاحقٍ من هذا العام.)

ومن عام ١٩٤٨م حتى عام ١٩٤٩م استمر عمل كونوللي في إعادة تنظيم القوات البحرية الأمريكية، وفي تاريخ ٢٦ يونيو ١٩٤٩م، سلّم قيادة هذه القوات في الخليج العربي لقادة القوة والتي تغير اسمها إلى قوات الخليج العربي وفي ١٦ أغسطس عام ١٩٤٩م تحول أسمها إلى قوة الشرق الأوسط.

وقد عمل كونوللي بكل جهد ليضع القوة الصغيرة على أسسٍ راسخة قدر الإمكان وكان الشعور يتزايد في كل من لندن وواشنطن؛ بأنّ دور البحرية الأمريكية في الخليج العربي يجب أن يكون في العملية نفسها التي كان يقوم بها في البحر الأبيض المتوسط، وفي شهر يونيو من عام ١٩٤٨م عقد مؤتمر في واشنطن أوصى فيه كونوللي بتعيين ضابط بحري برتبة كبيرة وبمرابطة سفينة قيادة بشكلٍ دائم في منطقة الخليج والمحيط الهندي.

في صيف عام ١٩٤٧م وضعت البحرية الأمريكية خطة لناقلاتها لتسهيل عملية الاتصالات بين السفن ومفتش المهمات البحرية والتسريع بشحن الناقلات وعند منتصف عام ١٩٤٨م كانت البحرية الأمريكية قد أنشأت محطات في كل من أسمرة بإثيوبيا (الحبشة) والظهران بالسعودية، كما أستأجرت أماكن لتخزين الوَقود في مصوع وفي عدن وفي وترينكو مالي بسيلان وكانت هذه الخطوات الأولى لتحسين الاتصالات ومرافق التعبئة العسكرية من تموين وإيواء وتنقلات وإمدادات، هي الخطوات والبدايات الأولى في نشاط استمر ٤٥ عامًا لتوسيع البُنية الأساسية الأمريكية للدعم والإسناد في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، وكان الإقرار بأنّ البحرية الأمريكية سوف تواصل العمل على مدى المستقبل المنظور في الخليج العربي، وكذلك الاقتناع بأنّ المنطقة يمكن أن تصبح مكان عمليات حربية في حالة وقوع مواجهة بين روسيا وأمريكا، وفي شهر أكتوبر ١٩٤٧م وضع مكتب قائد العمليات البحرية الأمريكية خطة لرحلة إلى الخليج العربي تكون بدايتها في شهر أغسطس عام ١٩٤٨م والغرض منها هو اختبار معداتها وأفرادها في ظروف الخليج القاسية جدًا، كذلك القيام بزيارات للموانئ المناسبة وجمع معلومات وبياناًت برية وبحرية وغيرها من المعلومات المهمة والسرية ووضعت الخطة الأولى على أن تقوم بتلك الرحلة قوة بحرية مكوّنة من عشر سفن تضم حاملة الطائرات للقيام بدراسات ورسومات مائية وعمليات تصوير وغيرها من عمليات الاستطلاع لهذه المنطقة والتي تمتد من قناة السويس حتى الخليج العربي.

في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين أصبحت الثروات النفطية للخليج العربي أهم العناصر وبشكل متزايد في الحسابات الإستراتيجية للولايات المتحدة، وقد تنبأ تقرير وزارة الخارجية الأمريكية في ربيع ١٩٤٤م حول السياسة البترولية الخارجية بشأن الوضع للبترول في العالم إلى تغيير بؤرة الدبلوماسية الأمريكية في الخليج العربي، حيث أدركت أمريكا أنّ حصتها من الإنتاج النفطي العالمي تهبط من ٧٠ إلى ٥١ في المائة بينما ارتفعت حصة دول الخليج العربي من ٧ إلى ١٦ في المائة، وقد وصل تقييم مكتب المخابرات البحرية الأمريكية في عام ١٩٤٩م إلى هذه النتيجة :

(إنّ مركز النشاط الإنتاجي العالمي من النفط ينتقل ببطء ولكن بثباتٍ من نصف الكرة الغربي إلى الشرق الأوسط.)

ففي عام ١٩٤٦م بلغ إجمالي الصادرات من نفط أمريكا ١١٩,٦٨٧,٠٠٠ برميل أي أكثر من ضعف الواردات التي بلغت ٥١,٦١٠,٠٠٠ برميل أما عام ١٩٥٠م، فإنّ الواردات بلغت ضعف الصادرات، وما بين عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨م تصاعد القلق بشأن الاحتياطيات النفطية لأمريكا والتي تناقصت بشكل حاد، ولم تكن المشكلة هي مدى توافر الإمدادات المحلية من النفط ولكن بعجز أمريكا عن تأدية دورها في تقديم هذه المادة، وهو الدور الذي أدته قبل عام ١٩٣٩م باعتبارها المصدر الرئيسي للنفط إلى العالم، وفي اجتماع على مائدة الغداء جرى في يوم ٢ مايو من عام ١٩٤٧م، ناقش وزير البحرية جيمس فور بستال مع السيناتور أوين بروستر هذا الأمر المهم حيث قال :

(قلت أنا ـ فوريستال ـ إنّ نفط الشرق الأوسط سيصبح ضروريًا لهذه البلاد ليس في زمن الحرب بل في زمن السلم أيضًا؛ لأننا إذا كنّا بصدد المساهمة التي يبدو أنّ علينا أن نقدمها لبقية العالم في السلم الصناعة؛ فإننا سنحتاج في الأغلب لإمدادات متزايدة بدرجة هائلة من الوَقود.

وقال بروستر :

إنّ أوروبا قد تتحول خلال السنوات العشر القادمة من اقتصاد الفحم إلى اقتصاد النفط، ولذلك فإنّ من يجلس فوق مفتاح صنبور نفط الشرق الأوسط، بصرف النظر عمن يكون؛ فإنّه يمكن أن يتحكم في مصير أوروبا.

وأعرب عن شكوك قوية في قدرة القوات الأمريكية على منع روسيا من دخول شبه الجزيرة العربية إذا قررت روسيا التحرك إلى هناك.)

ويشير الباحث مايكل بالمر في كتابه السابق الذكر بأنّ الموارد النفطية للشرق الأوسط تشكل إلى حدٍ كبيرٍ جزءًا من الحياة العصرية بحيث يصعب على الأمريكيين في المستقبل أن ينظروا إلى الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي في إطار غير إطار النفط، وقد زاد العجز في نفط أمريكا من اهتمام القادة في أمريكا وبالذات قادة القوات العسكرية بالشرق الأوسط، وفي هذا الإطار أبلغ فوريستال وزير الدفاع الكونجرس بأنّ الماضي قدمًا في تنمية حقول النفط السعودية، وبناء خط أنابيب يصل بين تلك الحقول وشرقي البحر المتوسط مسألة جوهرية، غير أنّ الوضع تغير مع بدء عام ١٩٤٩م تراجع العجز في النفط الأمريكي بعد أن أنهى الرئيس ترومان الإجراءات الفيدرالية والتي هدفت إلى المحافظة على الطاقة، ومع هذا فإنّ الرعب البترولي الذي حدث في عام ١٩٤٨م والذي كان نتيجة لاختلال قصير المدى في التوازن بين الإنتاج والطلب أكثر من كونه نذيرًا بعجز بترولي خطير.

في منتصف عام ١٩٧٧م قدّمت إدارة كارتر مذكرة مراجعة رئاسية رقم ١٠ لدعم المركز الأمريكي في منطقة الخليج العربي باعتبار هذا المكان، منطقة حيوية وذات أهمية ومعرضة للهجوم وهي تستحق عناية أكبر من الناحية العسكرية ودعا التوجيه الرئاسي رقم ١٨ والذي وقعه الرئيس كارتر بتاريخ ١٤ أغسطس عام ١٩٧٧م إلى تشكيل قوة عسكرية عُرفت بعد ذلك باسم (قوة التدخل السريع) وتتكوّن من فرق قادرة على التحرك الإستراتيجي لمواجهة حالات الطوارئ على مستوى العالم وخصوصًا في الخليج العربي، ومنذ منتصف عام ١٩٥٠م أصبح أمن الشرق الأوسط مشكلة محيرة بالنسبة لأمريكا حيث كانت قضية الدفاع عن المنطقة عنصرًا أساسيًا ومهمًا من نظام شامل للأمن الغربي، وقد اعترف صُنّاع السياسة في أمريكا بالقيمة الجغرافية الإستراتيجية للشرق الأوسط وبالأهمية الجغرافية والاقتصادية لنفط الخليج العربي، وكانوا قد أقروا بأنّ من حق الولايات المتحدة أن تتولى القيادة في الشرق الأوسط لحماية مصالح الغرب، وحتى يظل بترول المنطقة متدفقًا دون انقطاع، وقد قال جورج ماكجي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى عام ١٩٥٠م :

(لأغراض سياسة وعسكرية على السواء؛ فإنّ إقامة بُنية بريطانية ـ أمريكية للقيادة المشتركة في الشرق الأوسط تحفز على تعاون أساسي بين دول المنطقة، وهو تعاون غير ممكن الحدوث الآن من خلال المنظمات والتجمعات المحلية مثل الجامعة العربية.

وهذه البُنية لن تغير الوضع القائم حيث تضطلع المملكة المتحدة والكومنولث بالمسؤولية الأولى في الدفاع عن المنطقة.)

راجع كتاب : حُرَّاس الخليج
تأليف : مايكل بالمر
ترجمة : نبيل زكي
الطبعة الأولى : ١٩٩٥م
صادر عن مركز الأهرام ـ القاهرة

في سبتمبر و أكتوبر 1949م وضع مجلس الأمن القومي الأمريكي الصيغة الرسمية لتقييمات أكثر واقعية واتزاناً أرست الخطوط العامة الأساسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط